بالعربي

سميرة رجب

صورة من الديمقراطيات العريقة النائبة البريطانية جيني تونغ

جيني تونغ، هي عضو في حزب الديمقراطيين الأحرار، البريطانية، ونائبة في البرلمان البريطاني، ولكنها، ولسوء حظها قامت بخطيئة لا تغتفر في هذا الزمن الإمروصهيوني حين عبّرت عن رأيها، في لقاء لها مع أعضاء من حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني، فيما يخص واقع الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي والعمليات الاستشهادية التي يصفها الغرب بـ (الإرهاب)، وقالت «إن هذا النوع من (الإرهاب) على وجه الخصوص يولد من رحم اليأس الشديد.. وهناك الكثيرون الذين ينتقدون التفجيرات الانتحارية لكني لو عشت في ظل مثل هذه الظروف فلربما فكرت في أن افعل نفس الشيء».

جاء رد الفعل الأول على تصرف هذه السيدة وممارستها لحقها في التعبير عن الرأي أنها فصلت مباشرة من الحزب الذي تنتمي إليه (الديمقراطيون الأحرار)، لأنها تخطت الخطوط الحمراء غير المسموح باختراقها فيما يخص الشأن الإسرائيلي وما يمارسه الكيان الإسرائيلي من أدوار إرهابية وغير إنسانية على أرض فلسطين.. وبذلك قُصِمَ ظهر الديمقراطية البريطانية (العريقة) من أجل إعطاء هذا الدَرس الغالي الثمن لأي فرد يفكر بالتمادي واختراق الخطوط الحمراء الإسرائيلية. كان ذلك هو رد الفعل الأول، أما ردود الفعل التالية، فقد جاءت من جميع أطراف اللوبي الصهيوني في بريطانيا بدءا من الإعلام الذي شن هجوماً غير محترم على تلك السيدة التي تجرأت وعبّرت عن رأيها.. فهل هذه هي الديمقراطية التي يدعوننا إليها ويطالبون بتحقيقها في منطقتنا العربية؟.. ألم يحن الوقت لاكتشاف حقيقة هذه الديمقراطيات العريقة؟.

لايزال هناك من يردد، أن تلك الديمقراطيات (العريقة) حققت الرفاه لشعوبها في سياساتها الداخلية، ورغم أن السياسات الخارجية لتلك الأنظمة الديمقراطية (العريقة) ليس بها حتى رائحة الديمقراطية.. ولكن هناك من يردد أن تلك السياسات الخارجية لا أهمية لها مادامت شعوبهم مرفهة في رغد العيش والكرامة الإنسانية.. وتأتي حكاية جيني تونغ لتجيب على تلك النظرة غير الواقعية وتؤكد أن ما كان يُمارس، في ظل الديمقراطيات العريقة، من جرائم مكارثية شنيعة ضد الديمقراطية وانتهاكاً لحقوق وكرامة الإنسان في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، في مجتمعات تلك الديمقراطيات (العريقة) هو بالضبط ما يتم ممارسته اليوم للحفاظ على مصالح الدولة الصهيونية تحت ظل الدول المتحضرة والمتشدقة بديمقراطياتها.. أي أن حرية التعبير عن الرأي وحرية المعتقد، وهما عماد الديمقراطية، لا يتوافران في تلك المجتمعات إلا في الحدود التي تناسب سياساتهم ومصالحهم الاستعمارية، سواء في داخل تلك الدول أم خارجها، فلا حرية في التعبير عن الرأي أو المعتقد فيما يضر بتلك المصالح.. ويتم القضاء على الحرية وتهشّم أعمدة الديمقراطية، يومياً، تحت مصطلحات مختلفة وببعض التلاعب بالألفاظ، وآخرها هي مصطلحات الحفاظ على المصالح القومية العليا والأمن القومي والوطني (مصالحهم القومية وليس مصالحنا القومية).. وهي مجرد مصطلحات تستخدم لشن الحروب الاستباقية والحروب الوقائية واحتلال الدول (؟؟؟).. كما تستغل مصطلحات الديمقراطية والحرية لاستعمار الشعوب وتغيير الجغرافيا والتاريخ.

sameera@binrajab.com